

## شذرات

### الحدائثة ضد التخلف

زياد هني

الصراع في منطقتنا سياسي، أولاً وأخيراً. إنه صراع بين قوى الحدائثة وقوى التخلف، أيّاً كانت تجلياته. صراع من أجل التحرر، وهو ما دفعنا للجزم في بداية «الخریف العربي»: لا شرعية لثورة فلسطين ليست شعارها. فلسطين بوصلتنا، لأن الصراع فيها وعليها، وهو صراع مع الاستعمار القديم والجديد.

موضوعنا اليوم مجون القتل الجماعي الذي أقدم عليه حكام مملكة التكفيريين، لكن قبل ذلك أود تأكيد رفضي استخدام مصطلح «إعدام» لأنه تعبير استحدث لتسويغ القتل - قانونياً. وللتذكير، إني ضد حكم القتل مبدئياً، وأعدّه أمراً مستهجنًا وهو انتقام وليس عقاباً للجاني، أيّاً تكن الجريمة.

الآن، من الضروري التمسك بحقيقة أن حكام الرياض من الأعراب أقدموا على جريمة قتل المغدور نمر النمر وزملاء له من المعارضة السياسية، ليس بسبب انتمائه للمذهب الشيعي. لقد قتلوه لأنه جهروا بمعاداتهم لحكمهم التسلطي المتخلف المعادي للفرقة الإنسانية؛ وكيف ننسى أنهم ارتكبوا مختلف الجرائم بحق سكان جزيرة العرب منذ انطلاق قطعانهم للاستيلاء على معظم أبحاثها، طبعاً بمساعدة ودعم كاملين من لندن أولاً ومن ثم من واشنطن. لذلك فإن الرد على هذا الظلم يجب أن يركز على ضرورة الاستمرار في فضح نظام التكفيريين المتعفن، فهو يقتل المعارضين مهما كان انتماءهم الديني أو الفكري، ما يجرده هو وكل من يقبل الاستلقاء تحت عباءته، المالية أو الفكرية أو غيرهما، من أي أهلية مفترضة للحديث في أي حقوق.

لا شك لدينا في أنّ الرياض أرادت بقتلها النمر، استفزاز إيران وكل الشيعة ودفعهم إلى ردود فعل طائفية طائشة. لكن الرد من منظور طائفي أمر خطير ويمنح التكفيريين صاعقاً هم في حاجة إليه لتفجير المنطقة، للتغطية على إخفاقاتهم السياسية الخارجية، ومشكلاتهم الداخلية.

زملاء تعرضوا من قبل لتلك المشاكل، لكنني أود التذكير بأخرى لم تُمنح مساحة وهي الصراع العائلي؛ فهل يمكن نسيان إقصاء الملك المغدور فيصل شقيقه الملك سعود! ومن ثم قتل الملك فيصل نفسه، ترضية لواشنطن بسبب انتهاكه اتفاق روزفلت-عبد العزيز بخصوص ضمان استمرار تدفق النفط مقابل الالتزام بسيطرة تلك العائلة على الحكم؛ ثم الصراع الأخير بعد وفاة الملك عبد الله، والآن الصراع الثلاثي بين الملك وولي عهده ونائب الأخير، وهي أمور تستأثر بانتباه دوائر القرار في الغرب وفزعها. تخطب حكام الرياض وجهلهم، يتجلبان أيضاً في عدم علمهم بأن مؤسسها، محمد علي جناح، الذي ما زال رمز الدولة والجيش والشعب، شيعي/إسماعيلي.

ثمة نقطة إضافية وجب التنويه إليها وهي مشاركة سلاح جو العدو الصهيوني تحالف الرياض العسكري في العدوان على اليمن. فقد ذكرت مواقع غربية متخصصة بالمسائل العسكرية أن نموذج طائرة إف 16 سقطت فوق اليمن عرض الجيش واللجان الشعبية حطامها على الإنترنت، يمتلكه العدو الصهيوني فقط. لذا يحق لنا الجزم بأن سماح دولة الإمارات «المتنازعة» للعدو الصهيوني بفتح مكتب تمثيل له في أبو ظبي ما هو إلا جزء من صفقة تفضح التحالف بين بعض دول مجلس التعاون، مع أن البعض يفضل اسم «مجلس التآمر» ودولة العدو الصهيوني، الذي ما عاد خافياً على أحد.

الجانب السياسي في عدوانية نظام التكفيريين يعني أيضاً طرح السؤال عن أسباب استدعاء مرتزقة بلاكووتر «الصليبيين النصارى الكفرة عبدة الصليب» للمشاركة في حملة عسكرية إسلامية [كذا] على شعب مسلم، الذين كلفوا شعب الإمارات المتنازعة أكثر من نصف مليار دولار، إضافة إلى منح عوائل من يقتل منهم التبعية الإماراتية ومعاشات تقاعدية، وغير ذلك من المكافآت. هذا في الوقت الذي تمنع هكذا حقوق و«مكرمات سلطانية»، عن الخبراء والعمال العرب من كافة المجالات الذين كانوا السباقين لبناء تلك الدول وتعليم شعوبها كل شيء، ابتداءً من فك الحرف والقراءة والكتابة. بل إنهم يقفلون أبواب دولهم حتى عن اللاجئين الفارين من الجحيم في سورية والعراق وليبيا واليمن، مع أنهم هم من شارك في إثارته واستعاره، وقدموا كل ما لديهم من إمكانيات لصنع مأسيتهم الحالية وتفاقمها. هو صراع سياسي تحرري، ويجب تقديمه على حقيقته.

ستضيف كثيراً لمعرفتنا وفهمنا كيفية قراءة معدلات الفقر. ففي الهند، مثلاً، حيث المواد الغذائية تنتج محلياً، يمكن للدولار أن يشتري أكثر بكثير من لبنان حيث يتم استيراد غالبية السلّة الغذائية. ولهذا «فإنه حين يتم تحرير الأسعار من حركة الأسعار الدولية ويتم تحديدها وفقاً لمعطيات الإنتاج في السوق الوطنية، فإن العائد يكون ذا قيمة أكبر نسبة للسعر». وبالتالي، فإنه حين يتم إنفاق نصف كل دولار على الأغذية المستوردة التي يتم تحديد أسعارها دولياً (كما في العراق ولبنان وليبيا مثلاً) فإن مقياس «تعادل القوة الشرائية» (purchasing power parity) يصبح بلا معنى حين تشتري العملة الوطنية في الداخل ما يشتريه الدولار في الخارج» (ص: 142).

سأختم هنا بسؤال بدأت به الدراسة السالفة الذكر: «لماذا لم تشكك أو تتساءل أدبيات التيار الرئيسي (النيوليبرالية) حتى الآن وبعد ثلاثين عاماً من الالتزام العربي الكامل بكل ما يصدر عن واشنطن بهذا النموذج، رغم تراكم الاختلال بين الادخار والاستثمار، بين النمو الأجوف وفرص العمل المنخفضة، بين انخفاض القدرات الصناعية الإنتاجية والثروة» (ص: 140). وطبعاً، لماذا يرفض التيار الرئيسي في الاقتصاد نقاش دور القطاع العام بحجة فشل التجربة السوفياتية، ويرفض حتى مجرد عقد مقارنة بين النموذجين وفق مقياسهم هم؟

#### خاتمة: أهمية غير بيضاء

إذا كان «من المستحيل على حركة تحرر أن تستمر في مجابهة الغرب حتى النهاية وهي تشاظره منطلوخته الاقتصادية نفسها» كما قال هادي العلوي، فهل يمكن حقاً القطع مع هذه المنظومة ومقاومة ضغوطها ومحاربة الأوهام التي تزرعها ليلاً ونهاراً في عقول البشر؟ أم أن الجواب هو في نظام عالمي آخر، في أممية بديلة مؤسسة على التعاون بين البشر لا على المنافسة (لأن هناك خاسراً ورباحاً بالضرورة في كل منافسة ويحسمها عادة القوة لا الكفاءة)، أممية غير أوروبية المركزية، أممية غير بيضاء، قائمة على المساواة بين البشر وخالية من الامتيازات. «لا يوجد عالم ثالث للعالم الثالث» تؤشر لخلل بنيوي عميق في النظام العالمي لا يجب التغاضي عنه أو إنكار دوره ومسؤوليته عما جرى ويجري في الوطن العربي وفي الجنوب هذه فكرة أدركها جيداً الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وأدرك أن مصر لوحدها لا يمكن أن تكون حرة، والعرب لوحدهم لا يمكن أن يكونوا أحراراً، وحتى المسلمون لوحدهم لا يمكن أن يكونوا أحراراً في عصر الإمبراطوريات الكبرى ما دفعه حتى لتجاوز حلقاته الثلاث لاحقاً والعمل على بناء كتلة تاريخية كبرى تُشكل فيها دول الجنوب محور واحد في مواجهة الشمال. ما جرى منذ ناصر إلى يومنا هذا ان الرأسمالية تغيرت كثيراً وأصبح الشمال والجنوب مفاهيم اقتصادية سياسية، لا مجرد مفاهيم جغرافية بحثة (مع أن هذا كان صحيحاً دائماً وإن بدرجات أقل) وأصبح هناك جنوب في الشمال، وشمال في الجنوب كما أشرت في مقال سابق هنا في الأخبار xiii.

ما جرى منذ ناصر إلى اليوم أننا بدأنا ندرك أن الخلل هو في المنظومة الرأسمالية العالمية وأن المطلوب هو تغييرها. لهذا، لا يمكن الجنوبيون شعبياً وأفراداً وحتى محاور أن يكونوا أحراراً، ولا يمكنهم حتى أن يتخيلوا أنفسهم أحراراً في سياق هذه المنظومة الرأسمالية وهذا العالم الأبيض. يمكنهم ذلك فقط إذا كان هدفهم أساساً تغيير الأسس التي يقوم عليها هذا العالم. لكن سيادة الوهم وتجريد الفقراء والعمال في بلادنا وفي الجنوب من وعيهم الطبقي ووعيهم بذاتهم وأسباب عذابهم واستمرار ارتباكهم حول العدو والصديق، سيظل يصور لهم دائماً أن التفكير المنطقي والضروري بعالم آخر ممكن جداً وضروري جداً ووجودي جداً هو الجنون، وأن هذا العالم الرأسمالي الأبيض المجنون جداً وغير القابل للاستدامة إلا بالحروب والدماء والقهر والفقر والدمار هو الوحيد الممكن والواقعي. هكذا يظن أيضاً من يظن أن تحرير فلسطين فكرة أكثر جنوناً من جنون فكرة تأسيس الكيان الصهيوني. (المراجع على الموقع الإلكتروني) \* كاتب عربي



في حين أنه في الستينيات والسبعينيات (سنوات تدخل الدولة وإدارتها للاقتصاد) كان نمو الطلب على اليد العاملة متساو تقريباً مع معدل عرض العمل. علاوة على ذلك، منذ بداية الثمانينات (بداية اختراق النيوليبرالية لبلادنا) لم يكن هناك أي تحولات كبرى في التكوين القطاعي أو تكوين الشركات في الوطن العربي، والذي كان من شأنه (لو حصل) أن يسمح بمرونة أكبر للطلب على العمل أو لحصول استبدال أكبر بين العمل/ رأس المال». لهذا، لم تكن شركات أكبر مع تكنولوجيا أفضل هي التي تقود النمو من خلال استبدال العمل بالآلات أكثر كفاءة (كما ترسم الدعاية الصورة)، بل «كانت ظروف السوق الحرة التي تقبل بها فقط المجتمعات المهزومة هي التي قادت لتسريح العمل» (ص: 141) xi.

”

**الحرب ليست مجرد الوجه العنيف لرأس المال، بل هي أيضاً إحدى آليات تراكمه**

“

في المقلب الآخر، وعلى العكس من ذلك تماماً، «أثبت القطاع العام «غير الكفؤ» (وفق هذه الأدبيات) جدارته. كان فعالاً اجتماعياً لأنه استمر بالعمل بكفاءة «كوسادة» للرعاية الاجتماعية لمجمل السكان» (ص: 141). بعد ثلاثة عقود من السياسات النيوليبرالية كانت النتائج كارثية: (50% من سكان الوطن العربي يعيشون بأقل من دولارين في اليوم (حد الفقر) وينفقون أكثر من نصف دخلهم على المواد الغذائية الأساسية»، كما يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005. لكن عتبة الدولارين للدخل، والدولار للإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، يجب أن تقرأ أيضاً في سياق ظروف الوطن العربي الخاصة، كون بلادنا هي أكثر بلاد الأرض تبعية (واستيراداً) حين يتعلق الأمر بالمواد الغذائية. فعتبة الدولارين والدولار في البلاد التابعة والمستوردة للمواد الغذائية

على بلادنا تبسيطية جداً طبعاً، إن لم نقل سخيفة، مثل فرضية اللوبي، لأنها تتجاهل فكرة الطبقة الحاكمة وترباط مصالح الشركات في المنظومة الرأسمالية، وحتى فهم جوهر فكرة رأس المال. الحروب المتتالية في وعلى وطننا العربي كانت دوماً آلية دمج في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والأهم كانت الآلية التي أعادت تشكيل وتطويع الطبقات المهيمنة (المهزومة) في الوطن العربي، كما يحصل عادة بعد كل حرب، وفق مصالح الغرب ووفق شروط الهزيمة. في المحصلة فرضت الحرب على المهزوم دائماً شروطها وفقد الوطن العربي تدريجياً سيادته وحتى أساسيات مفهومه للأمن القومي (المعنى الحقيقي للتنمية) عبر إخضاعه لسياسات نيوليبرالية. هذه القصة تؤكد صحة ودقة السؤال الذي صفع به العزيز قاسم عز الدين مؤخراً «مفكري» و«منظري» الديمقراطية في بلادنا: ما معنى ديمقراطيتكم في هذا السياق حين تصدر كل القرارات المهمة وتوضع في يد المؤسسات الدولية في الخارج (البنك الدولي وصندوق النقد والمفوضية الأوروبية) x.

هذه ديمقراطية الطبقة المهزومة التي تضع شعبها فقط أمام خيار إختيار من ينفذ تعليمات الخارج وشروط الهزيمة فقط (مبارك أم مرسي أم السيسي، ما الفرق؟) ويتنازل عن السيادة الوطنية، ولا تؤسس لصعود من يملك برنامج سيادة وطنية. ألم تعلمنا التجربة اليونانية شيئاً؟ كيف بصفت ألمانيا وأوروبا على نتائج الاستفتاء العام ولاحقاً الانتخابات في اليونان وكيف يخضع اليسار أو اليمين، لا بهم، في المجتمعات المهزومة طالما أنه ينتخب ليطبق ذات السياسة الاقتصادية؟

التاريخ الاقتصادي لوطننا العربي في العقود الأخيرة لوحده كفيلاً بأن ينسف كل افتراضات الاقتصاد النيوليبرالي رأساً على عقب، وهو شاهد حي على أن تاريخ اجتثاث مقدرات التنمية في بلادنا وما لحق بنا من كوارث هو، هو تاريخ النيوليبرالية ذاته في بلادنا. فالانفتاح لم يعمل على زيادة الإنتاجية كما يُفترض ويُعدّ أنبياء النيوليبرالية ورسول رأس المال. العكس بالضبط هو ما حصل في الوطن العربي، كما تؤكد دراسة «انخفاض الإنتاجية في الوطن العربي». مثلاً، «على مدى العقود الثلاثة الماضية نما الطلب على اليد العاملة بمعدل أقل بكثير من نمو القوة العاملة،